

في الذكرى الثانية لجريمة دار الرئاسة

المؤتمر يحذر من إطلاق مرتكبي الجريمة

إصرار الإصلاح على إطلاق المتهمين دليل قاطع على ضلوعه في الجريمة

دعوة رئيس الجمهورية وسفراء الدول العشر لوقف هذا التصعيد الخطير

الجماعات الارهابية التي تحاول ان تجعل من القضاء اداة لتصفية حساباتها السياسية وقمع خصومها . مطالباً النائب العام بسرعة استكمال اجراءات القضية وسرعة احالة المتورطين الي القضاء لمحاكمتهم ومعاقبتهم على تلك الجريمة الارهابية البشعة وعدم الرضوخ لأي ضغوطات أيا كانت للافراج عن المتورطين في تلك الجريمة حفاظا على الامن والاستقرار والسلم الاجتماعي.

بهذا الخصوص . واكد المصدر ان المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه لن يقبلوا ان تخضع جريمة مسجد دار الرئاسة لاهواء ورغبات احد او لأي ضغوطات أو مساومات باعتبارها جريمة ارهابية دانها واستنكرها العالم بما في ذلك مجلس الامن الدولي في القرار رقم 2014م. ودعا المصدر القضاء الي تحمل مسؤوليته وانتصار لذاته واستقلالته وحياديته وعدم الرضوخ لضغوط

تداعيات في هذه الظروف الصعبة والاختلالات الأمنية غير المسبوقة التي تشهدها بلادنا. ودعا المصدر المؤتمري رئيس الجمهورية وسفراء الدول الراعية للمبادرة الخليجية التي تحمل مسؤوليتهم ازاء هذا التصعيد الخطير الذي لن يقبل به المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه كون الافراج عن تلك العناصر الارهابية يعد انتهاكاً صارخاً للمبادرة الخليجية وأليتها وقراري مجلس الامن

الإصلاح من وراء الافراج عن المتورطين في تلك الجريمة هو افشال التسوية السياسية وجهود الأخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- والهادفة إلى إخراج البلاد من الازمة وانجاح مؤتمر افشال مؤتمر الحوار الوطني وإعادة الاوضاع في البلاد الي المربع الأول. وحمل المصدر حزب الإصلاح مسؤولية ما قد يترتب عن عملية اطلاق تلك العناصر الاجرامية من السجن من

قال مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي العام وحلفائه أن اصرار حزب الإصلاح على الافراج عن العناصر الارهابية المتورطة في جريمة مسجد دار الرئاسة من السجن المركزي يضيف دليلاً جديداً على ضلوعه في تلك الجريمة التي استهدفت حياة الزعيم علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية السابق- وكبار قيادات الدولة والمؤتمر الشعبي العام في 3 يونيو 2011م. ونبه المصدر الى ان مخطط حزب

> أعمال التصعيد تزداد خطورة بتمدد جرائم الاغتيالات والعنف والفضوى والتعطيل من المناطق النائية الى أكثر المناطق أمناً ومدنية.. فما هو حزب الإصلاح الذي يمكك أهم الوزارات في الحكومة الايرادية والخدمية والضبطية يتعمد فرض سياسة العقاب الجماعي على أبناء الشعب بقطع الكهرباء وضرب أنابيب النفط والغاز وقطع الطرق بين المحافظات والسعي الحثيث لتعطيل المؤسسات.. بل لقد ترك البلاد مفتوحة للعناصر الارهابية لتسرح وتمرح فيها وتقوم بتصفية رجال الدولة الحريصين على أمن واستقرار اليمن في ظل تواطؤ أمني واضح حيث لم تقبض وزارة الداخلية على أي من منفذي تلك الجرائم رغم ان ضحايا الاغتيالات بمسدسات كاتمة الصوت ومن على متن درجات نارية تجاوزوا السبعين شخصاً من القيادات الأمنية والعسكرية خلال الأشهر القليلة الماضية..

كتب/ محمد شرف الدين

البركاني يروي تفاصيل ماحدث في جلسة السبت

لكن حليب و القباطي ونزار أصروا- بعد التصويت على العشرة النصوص المتفق عليها- على إدخال النص الحادي عشر أنف الذكر بالتقاسم بين الشمال والجنوب مناصفة). منوهاً الى محاولة إقناعهم أن بداية النص تتحدث عن تكافؤ الفرص ونهايته عن التقاسم، وهو امر لا يستقيم، موضحاً: كذلك ان نظام الأقاليم الذي يجري الحديث عنه داخل المؤتمر لا يجعل لهذا النص ضرورة، وقال البركاني: (النص ألغى كلمة الوحدة وتحديث عن شمال و جنوب، ومع ذلك طبقاً لنظام المؤتمر يعتبر نصاً مختلفاً عليه يرفع للجنة التوافق لكن أسلوب القباطي وحليب لا يمت إلى روح الحوار والمؤهلات العلمية التي يحملونها بصلة). وكشف البركاني ان رئاسة فريق الحكم الرشيد أحوالت عضو مؤتمر الحوار الدكتور حليب إلى لجنة الانضباط ثلاث مرات آخرها اليوم حينما حررت رئاسة الفريق طلباً لرئاسة المؤتمر بهذا الخصوص، وقال: (وان كان ماجرى بيني وبين القباطي لا يعطي الحق لحليب ان يحشر نفسه في جدل بين آخرين ويقوم باستخدام وسائل اعتداء خطيرة)..

روى الشيخ سلطان البركاني - عضو مؤتمر الحوار الوطني عن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه - تفاصيل مشادات وقعت بينه وبين اثنين من زملائه في فريق الحكم الرشيد وتسببت في توتر أجواء جلسة الفريق المتعددة صباح السبت بفندق مومبيك بالعاصمة صنعاء..

وأكد الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام ان موضوع وحدة الأرض والإنسان اليمني ليست محل جدل عند المؤتمر الشعبي العام، مؤكداً بمضامين المبادرة الخليجية وأليتها وقرارات مجلس الأمن التي نصت على (الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره). مشيراً الى ان الحلول المتداوله داخل المؤتمر بالاتفاق إلى نظام الأقاليم هو المخرج لحل المشكلات وليس التمرس خلف شمال وجنوب.

وأوضح الشيخ سلطان البركاني - عضو فريق الحكم الرشيد عن المؤتمر الشعبي العام في مؤتمر الحوار- أن ما جرى داخل اللجنة من إشكالية هو أن بعض الأعضاء من الحراك أرادوا التصويت على نص جديد يضاف إلى نصوص تقرير الفريق الذي سيقدم للجلسات العامة والذي كان فريق الحكم الرشيد قد صوت عليه الأربعاء الماضي. مشيراً الى النص الجديد (النص بالدستور على تكافؤ الفرص وتقسيم المناصب العليا للدولة بين الشمال والجنوب مناصفة) وان النص لم يحصل على النسبة المطلوبة المحددة بـ 90% عند التصويت عليه وهو ما يعتبر- وبحسب النظام الداخلي لمؤتمر الحوار - نصاً مختلفاً عليه يُرفع إلى لجنة التوافق.

وقال البركاني: (غير أن البعض أصر على إعادة التصويت من جديد وتمت إعادة فازداد عدد الراضين حيث بلغ عددهم 11 عضواً من توكينات عدة وعندها بدأ الدكتور محمد قباطي عضو مؤتمر الحوار بكيل الشكائم والتهميديات والإساءة لشخصي وللمؤتمر الشعبي العام، مردداً أنه سيعيدنا إلى تحت جزمة الشيخ جمال بن عمر والشيخ جيرالد فايرستين السفير الأمريكي وسننفذ بالقوة)..

وأضاف سلطان البركاني موضحاً: (وقلت له وأنا على بعد مسافة منه: ياخي عيب هذا الكلام واعرف من تخاطب فرد بكلام سيئ، ورمي بقارورة ماء فارغة كانت بيده وقعت على الطاولة أمامي فرددت عليه برمي قارورة وقعت بجواره ووقعت مشادة كلامية أبعدنا بقية الأعضاء إلى مسافات بعيدة وتجدد رمي علب المياه بيننا لكن أحداً منا لم تصبه تلك القوارير).

وقال: (وفجأة نهض الدكتور حليب الذي كان على بعد مسافة مني ورمي قارورة نحوي ثم رفع الكرسي الذي كان أمامه إلى أعلى رأسه ورماه نحوي فتلقته الأعضاء الذين كانوا واقفين وأطلق سبباً وشتائم مشيراً الى ان الدكتور حليب كان منذ الصباح يعيق أعمال فريق الحكم الرشيد بالمقاطعة والرفض عند سماع كل نص في التقرير بقوله أن هذا النص كذب وأن الحراك لم يصوت عليه، وأضاف البركاني: (وعندما توتر الجو بينه وبين رئاسة الفريق وكثير من الأعضاء قدمت اقتراح بأن يضاف عند الحديث عن كل نص القول: باستثناء الحراك (أقر بالإجماع) و(أقر بالتوافق) فقبله الجميع وسرنا عليه،

الإصلاح يعلن الحرب على «هادي»



المثير للدهشة انه وعقب ترؤس الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية لاجتماعين مع مسؤولين حكوميين لمعالجة مشكلة الاعتداءات على الكهرباء وأنابيب النفط.. نجد ان حزب الإصلاح وأعضاء حكومته تعاملوا مع توجيهاته بطريقة «أذن من طين وأذن من عجين» ففي الوقت الذي تعيش فيه البلاد انقطاعاً كاملاً للكهرباء وخصوصاً مع حلول فصل الصيف ذهب حزب الإصلاح لإصدار وباسم أحزاب المشتركين بيانين متتاليين الأول يطالب فيه تقاسم الكادر الفني للجنة الانتخابات والآخر يطالب فيه رئيس الجمهورية بتغيير الشيخ يحيى علي الراعي رئيس مجلس النواب من منصبه ولم يتوقفوا عند هذا الطلب العجيب بل لقد تداموا وحددوا مواصفات البديل.

وأن هذه الأوضاع قد اضطرت الرئيس السابق إلى تقديم الكثير من التنازلات من أجل التخفيف من معاناة الشعب.. واليوم ها هو الإصلاح يسعى لفرض ما يريد ليس عملاً بالمبادرة أو الدستور وإنما تنفيذاً لبروتوكولاتهم، باسم أحزاب المشترك وباسم الصحفيين والمنظمات المدنية وفي حال سيطروا على البرلمان فسيتكئون بذلك قد استكملوا مخططهم الانقلابي للانقضاض على السلطة، وصار بإمكانهم مواجهة الرئيس باسم السلطة التشريعية.

ولعل ما يضاعف المخاوف هو أن افتعالهم مشكلة رئاسة البرلمان في هذا الوقت بالذات، سيما وأن الانتخابات على الأنابيب.. كما أن المبادرة أكدت على أن قرارات المجلس توافيقه فقط.. وانتخابات رئاسة المجلس تخضع لإرادة الأعضاء لكن ما يحدث يؤكد أن الواجهة القادمة مع رئيس الجمهورية أصبحت حتمية.. فتركيهم ينصب الآن على وضعه في مكان الخصم وليس التعامل معه كرئيس للجمهورية منتخب من قبل الشعب.

التداعيات في الساحة لا تبعث على التفاؤل فإلى جانب الانفلات الأمني وضرب أبراج الكهرباء وأنابيب النفط والغاز، فإن الاستعداد للاستحقاقات الانتخابية المقبلة مرشحة لمزيد من التصعيد وقد كشف عن ذلك بيان الإصلاح الصادر الأسبوع قبل الماضي.. ولعل الأخطر من ذلك هو العودة للعب بملف جريمة مسجد الرئاسة من خلال استغلال وزارة العدل لتحريك ملف القضية لخدمة أهداف سياسية وليس لخدمة تحقيق العدالة، فتحريك هذا الملف في وقت حرج كهذا يعني الاصرار على إرباك وتآزيم المشهد السياسي وإعادة تفجير جبهة جديدة وخطيرة في البلاد لإشغال رئيس الجمهورية في أكثر من مشكلة بغية انهكاك والحيولة دون تمكنه من التفرغ لحل القضايا الوطنية الأهم والأخطر.

استهداف «الراعي» و«جلال»

بعد

«أحمد» و«يحيى»

أن نجح «الإصلاح» من تمكين عناصره من التغلغل في الجيش والأمن وتدمير قوات الحرس الجمهوري من الداخل.. والغائتها كقوة وطنية وترك الساحة فارغة لمليشياته ولم تستطع اللجنة العسكرية اخراجهم من معسكر الفرقة سابقاً.. يبدو المشهد خيفاً وأكثر رعباً خصوصاً وأن الإصلاح صار يعمل على نسف كل جهود الرئيس لحل الأزمة، وفي مقدمة ذلك إنجاح الحوار الوطني مستخدماً الورقة الأمنية وأعمال التخريب والاعتقالات والاختطافات وكذلك شن حملة إساءة وتشويه تستهدف نجل رئيس الجمهورية «جلال» في تكرار حاقده لنفس السيناريو الذي استخدم ضد الرئيس السابق ونجله «أحمد» بدعوى رفض التوريث.

الأوضاع التي تعيشها البلاد اليوم تذكرنا بنفس تلك الأوضاع السيئة في بداية الأزمة وببنفس المكابرة والعناد وعدم استنفاع الإصلاح لمسؤوليته الوطنية فعلى الرغم أنهم أصبحوا جزءاً من الحكومة، إلا أنهم لا يكتفون لمعانة الشعب وليس ذلك ضمن أولوياتهم أبداً.. بالتأكيد تبقى سياسة العقوبة الجماعية بمثابة إعلان حرب تستهدف رئيس الجمهورية أولاً.. خصوصاً